

مشكلة التمييز ضد المرأة العربية في ظل واقعها في المجتمع العربي

ريم بوش

أستاذة مساعدة-جامعة الجزائر

من المؤكد أن النظرة للمرأة في مجتمعاتنا العربية تتباين و تتمايز وفقا للواقع الثقافي والإرثي لكل مجتمع ، ووفق تأثر مجتمعاتنا العربية بالحضارة العالمية بشكل عام والغربية بشكل خاص، ووفق النظرة الدينية التي فتحت آفاقا واسعة للإجتهادات بين متمت كلس واقع المرأة وحبسها في عصور تاريخية غابرة ، و بين مجتهد أعطى بعدا متفتحا للنظرة الدينية للمرأة لتستطيع أن تواجه مستجدات العصر وتكون جزءا من واقعه و طرفا في تحريكه.

و مهما تباينت الآراء فيبقي هامشا للتمييز ضد المرأة يتسع أحيانا و يضيق أحيانا مما يضعنا أمام مشكلة التمييز ضد المرأة والتي أعرض بعض اتجاهاتها وجوانبها في هذا المقال كمساهمة مني لإثراء النقاش فيما يخص هذا الموضوع الجديد القديم ، والذي لا أعتقد أن يحسم النقاش به على المدى المنظور.

وتتعدد آراء الباحثين والناشطين في مجال واقع المرأة العربية بل و تتناقض لذلك فإنه من الصعب علينا تحديد واقع واحد من خلال الأدبيات التي بين أيدينا.

وهكذا تتأرجح وجهات النظر إلى المرأة في العالم العربي بين ثلاثة اتجاهات:

الإتجاه الأول: وهو الإتجاه التقليدي الذي يصير على دونية المرأة ويرى فيها الكائن الضعيف جسما وعقلا، والذي يحصر وظيفتها في تأدية غرض أساسي واحد ألا وهو الزوجية بمفهومها الخضوعي، و الأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي.

و يعلل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدين و يرون في اختلاط المرأة و عملها خارج المنزل العيب و العار و فساد للأخلاق. لكنهم لا يعترضون على مساهمة المرأة العاملة في الريف رغم قسوة عملها. و هو ما يثبت أن الأسباب ليست دينية أصلية وإنما هو التشبث بالتقاليد و امتلاك المرأة و السيطرة عليها.

الإتجاه الثاني: و يمثل فكرة الغالبية من الرجال و النساء و هو يهتم لنظرة أكثر انطلاقا، دون أن يكون ذلك معارضا للتقاليد المستقرة، لكن مع ابقاء المرأة منسوبة إلى الرجل و محتاجة إلى رعايته سواء كان أبا أم زوجا أم أبا.

و يعترف أصحاب هذا الإتجاه للمرأة بحق العمل و لكن في نطاق و وظائف معينة تنسجم و طبيعة المرأة مثل التعليم و التمريض و الخياطة و ما شابه فمثل هذا العمل يساعد دعم دخل الأسرة و يحسن أحوالها، و يححر المرأة تحررا كاملا و يساويها في علاقتها مع الرجل و ليس فيه خلقا لكيان مستقل.

الإتجاه الثالث: و هو الإتجاه المتحرر و المتفتح و الذي يساوي بين الحقوق و الواجبات للمرأة و الرجل في جميع المجالات الإقتصادية و الأتماعية و السياسية و يرى أن المرأة انسانا قادرا على العمل و الإبداع و ممارسة الحرية و تحمل المسؤولية دون أن تشكل تهديدا للرجل.

و يرى أصحاب هذا الإتجاه أن تخلف المجتمع العربي يعود لإنعدام حرية المرأة و جهلها و عدم اطمئنانها على مستقبلها لكونها عضوا غير فعال و غير منتج في هذا المجتمع.¹

هذه الإتجاهات الثلاثة تنحدر من مجرى واحد هو مسألة التمييز بين الرجل و المرأة، و التمييز أو مصطلح التمييز و العنف يسميان القمع المسلط على النساء سواء في الصكوك الدولية أو في الأدبيات التي تتحدث عن حقوق الإنسان. فأما التمييز ضد النساء فهو تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس و يكون من آثاره أو أغراضه توهين) إضعاف (أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية في

الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و المدنية أو في أي ميدان آخر، وممارستها على قدم المساواة مع الرجل.²

وهناك توضيح آخر لمصطلح التمييز وهو أنه في حد ذاته نوع من العنف الأساسي لأنه لا يستهدف ملكية الأخر بل يستهدف ماهية الآخر، أي ليس اعتداء على ما يملكه الأخر بل نفي لجوهر الإنسان في الآخر، إنه كالعنصرية. ويعني التمييز على أساس العنصر نفي لحق الآخر في أن يكون له حق. وبالتالي فهو نفي للإنسانية الكاملة للمرأة أي نفي لمبدأ المساواة.

أما بالنسبة للمجتمعات العربية فإن هناك اتفاقاً بين المهتمين بشؤون المرأة والباحثين في مجال حقوق المرأة بأن التمييز ما زال قائماً داخل المجتمعات العربية بين الرجل والمرأة بالرغم من الجهود المبذولة لتقليل نطاق هذا التمييز. وما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ المزيد من التدابير التشريعية وغير التشريعية لحظر كل تمييز ضد المرأة والقضاء على استغلالها ومكافحة محاولات البعض استغلال الجوانب المادية للمرأة داخل المجتمع وجرها إلى طريق الانحراف والفساد لتوفير احتياجاتها المادية.

جاء في اتفاقية CEDAW) سيداو(الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 3 سبتمبر 1981 أن التمييز الشامل ضد المرأة لا يزال موجوداً وأن هذا التمييز ينتهك مبادئ المساواة في الحقوق واحترام الكرامة الإنسانية. وقد جاء في المادة الأولى من الاتفاقية: " أن التمييز ضد النساء يشمل كل تفرقة أو اختلاف في المعاملة أو استبعاد أو تقييد على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف للمرأة على قدم المساواة مع الرجل من الحقوق الإنسانية أو التأثير على تمتعها بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وأية حقوق أخرى، وما من شأنه أن يمنع النساء من ممارسة الحقوق والحريات الأساسية بغض النظر عن الحالة الزوجية." و من الباحثين من يرى أن المرأة كانت تعاني من التمييز منذ العصور القديمة وبقيت تعاني حتى يومنا هذا.

في العديد من بلدان العالم تعاني المرأة من مشكلة التمييزينها وبين الرجل سواء في ميدان العمل أو في مسألة الأجور وأمام المحاكم والقضاء وفي منابر العدالة ، أو في المجالات السياسية أو الإجتماعية .

فالظاهرة المعروفة: هو تقسيم العمل بحيث أصبح من نصيب المرأة الاعمال المنزلية داخل البيت والأعمال والمراكز الدنيا في المجتمع. والمرأة مهما بلغت من الذكاء والتعليم والكفاءة فإن مهمة الطبخ والأعمال المنزلية هي مهمتها الأولى.

في عصر ما قبل التاريخ كان نصيب الرجل الصيد والقنص ، ونصيب المرأة الإهتمام بأمور البيت ورعاية الأطفال. ففي المجتمع العبودي: تعزز هذا الدور وخدمت المرأة في قصور أسياذ العبيد في شتى المجالات من أمور العمل المنزلي.³

وفي المجتمع الإقطاعي: نظر إلى المرأة كمخلوق ضعيف من الدرجة الثانية بل وتابع للرجل وليس لها حقوق ولا واجبات سوى المنزلية والزوجية والأمومة.

وقد استنكر المجتمع الإقطاعي حق المرأة في التنظيم وفي الخروج للعمل والمساهمة في أي نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي. والمبرر أن الرجل يتمتع بقوة عضلية وجسمية وتفوق فكري على المرأة ولذلك فإن رعاية الأطفال وشؤون الأسرة كافية لها. بالإضافة إلى أن عملها يؤدي إلى فقدان أنوثتها ويؤثر على إنتاج الزوج الذي يجب أن تتوفر فيه شروط الراحة الكاملة في البيت.

و لذلك فإن الفكر الإقطاعي يرفض رفضا قاطعا فكرة تحرر المرأة و مساواتها بالرجل بل كانت المرأة تعتبر جزء من إقطاعه يمتلكها ويبيعها ويهبها أين يشاء ومتى يشاء. بل كانت لا تملك نفوذا على ابنها إلى درجة أنه كان من حقه أن يعلن نفسه وصيا على أمه إذا ما توفي والده متى بلغ السابعة من عمره.

وقد لعبت الكنيسة دورا كبيرا في هذا الشأن . لقد كتب على المرأة أن تحيا تحت هيمنة الرجل ، وأن لا تكون لها أية سلطة ، كما اعتبرت الكنيسة شيطانا ومفسدة للمجتمع.

وبانتقال المجتمع إلى مرحلة الرأسمالية فإن مشكلة المرأة انتقلت إلى شكل جديد من الإستغلال. فقد حرمت من حق مساواتها بالأجور مع الرجل و في القضاء و أمام العدالة ، و في الحياة الإجتماعية. فقد أخضعت المرأة لظروف عمل وحشية وأسئلت معاملتها إلى أبعد الحدود. فقد كانت أجور المرأة المستخدمة في الصناعة لا تزيد عن ثلث أجور الرجل. ورغم أن المرأة برهنت على كونها لا تقل كفاءة عن عمل الرجل بل وتفوقت عليه في كثير من الأعمال مثل النسيج ، والأعمال الأوتوماتيكية وصناعة الغزل والمواد الكيماوية و الصيدلانية و الطب وغير ذلك فإن التمييز بين عملها وعمل الرجل مازال قائما و مازال حقيقة موضوعية في كل مكان من العالم الرأسمالي.⁴

كذلك نقرأ عن التمييز ضد المرأة عبر التاريخ لأحد الباحثين العرب ما يلي:

إن قضية المرأة هي قضية كل مجتمع في القديم والحديث، فالمرأة تشكل نصف المجتمع من حيث الأهمية، وأجمل ما في المجتمع من حيث العواطف و أعقد ما في المجتمع من حيث المشكلات. ومن ثم كان من واجب المفكرين أن يفكروا في قضيتها دائما على أنها قضية المجتمع أكثر مما يفكر أكثر الرجال فيها على أنها قضية جنس وتمتع أو مبهج.⁵

في العصر القديم:

لم يكن للمرأة عند الهنود في شريعة " مانو " حق في الاستقلال عن أبيها أو زوجها أو ولدها ، فإذا مات هؤلاء جميعا وجب أن تنتهي إلى رجل من أقارب زوجها وهي قاصرة طيلة حياتها ولم يكن لها حق في الحياة بعد وفاة زوجها بل يجب أن تموت يوم موت زوجها وأن تحرق معه وهي حية على موكب واحد ، واستمرت هذه الحالة حتى القرن 17 حيث أبطلت على كره من رجال الدين الهنود. كذلك كانت المرأة تقدم قربانا للآلهة لترضى ولتأمر بالمطر والرزق وما إلى هنالك من معتقدات.

وعند اليهود كانت المرأة تعتبر لعنة لأنها أغوت آدم وقد جاء في التوراة المرأة أمر من الموت وأن الصالح أمام الله ينجو منها رجلا واحدا بين ألف وجدت أما امرأة فبين كل أولئك لم أجد"

بعض الطوائف اليهودية تعتبر البنت من مرتبة الخدم، وكان لأبيها الحق في بيعها قاصرة، ولا تراث إلا إذا لم يكن لأبيها ذرية من البنين، وإلا ما كان يتبرع به لها أبوها في حياته.6

وعند اليونان : وفي أول عهد الحضارة اليونانية كانت المرأة عفيفة ومحصنة لا تغادر البيت، وتقوم بكل ما يحتاج من رعاية، وهي محرومة الثقافة والتعليم والإسهام في الحياة العامة، ومحتقرة، حتى سميت رجسا، وفرض عليها الحجاب في البيوتات العالية، ومن الناحية القانونية كانت تباع وتشتري في الأسواق، وهي مسلوبة

الحرية والمكانة بكل الحقوق المدنية، وليس لها حق الميراث، وجعلوها تحت سلطة الرجل في الزواج والطلاق، والإشراف على مالها إن وجد. وفي أوج حضارة اليونان تبدلت المرأة، واختلطت بالرجال، وأصبحت الرذيلة مباحة ومبتذلة، حتى اعترفت ديانتهم بالعلاقة الأثمة بين الرجل والمرأة، إلى ما هنالك من اللاباحية الإلهية (الوثنية).

وعند الرومان : كان رب الأسرة هو المالك لأفراد العائلة، وما تملك، وله الحق بالبيع والشراء والسلطة على الزوجة والأبناء وزوجاتهم والبنات، وله الحق ببيعهم متى شاء، ويتصرف بهم، وله السلطة على البنات حتى الممات، وعلى أموالهم المورثة من أمهاتهم، وله الحق في التصرف بثالث المال، إلى أن عدل وضع الأب والرجل بحماية المرأة بموجب قوانين الألواح الإثني عشر.

في العصور الوسطى

عند الفرنسيين : عقد اجتماع في فرنسا سنة 586م، يبحث شأن المرأة، وما إذا كانت تعد إنسانا؟ وبعد النقاش، قرر المجتمعون أن المرأة إنسان، ولكنها مخلوقة لخدمة الرجل.

و هكذا مرّ الزمن حتى عصرنا الحديث و المرأة الفرنسية محرومة من أبسط الحقوق، إلى أن صدر قانون في فيفري سنة 1938، يلغي القوانين التي كانت تمنع المرأة من بعض التصرفات المالية.⁷

وعند الإنجليز: حرم الملك (هنري الثامن) على المرأة الإنجليزية قراءة الكتاب المقدس، وظلت النساء حتى سنة 1850 غير معدودات من المواطنين، وظلن حتى سنة 1882 ليس لهن حقوق شخصية، ولا حق لهن في التملك الخالص، وإنما كانت المرأة ذائبة في أبيها أو زوجها.

وذكر أن الزوجة الإنجليزية كانت تباع في انكلترا فيما بين القرن الخامس والقرن الحادي عشر، كان للشريف النبيل روحانيا كان أو زمنيا الحق في الاستمتاع بامرأة الفلاح إلى مدة أربع وعشرين ساعة من بعد عقد زواجها على الفلاح.⁸

أما عند العرب في الجاهلية: كانت المرأة تعد في العصر الجاهلي عارا وإثما يجب التخلص منهما، وانتشرت عادة وأد البنات، حتى جاء الإسلام و حرم هذه العادة الذميمة، غير أنها كانت في بعض القبائل تحضى بمكانة عالية، وتتمتع بقسط من حرمتها، وكانت في بعض الأحيان ترفض الزواج الذي أريد لها، بل تدعو الخطاب، فتسألهم عن مسائل فإن هم أجابوا اختارت من كان جوابه ملائما لما في نفسها.

ثم إن بعض الرجال المشهورين كانوا يدعون لأمهاتهم كعمرو بن هند، وشرحبيط بن حسنة، ومعاذ بن عفراء، وكانت بعض القبائل تسمى بأسماء مؤنثة مثل: جديلة، جهينة، مزينة.

ومن حيث العلاقات الإجتماعية كان الزواج هو الأصل بين الرجل والمرأة، ويسمى عندهم زواج البعولة، وينشأ بالخطبة والمهر والعقدة.⁹

انطلاقا من هذه التوضيحات فإننا سنعرض الآراء المتباينة تجاه التمييز بين الرجل والمرأة في المجتمعات العربية فمن الآراء ما هو تعميمي قاتم و من الآراء ما هو أيضا تعميمي لا يمثل الواقع تمثيلا صحيحا. وكذلك هناك من الآراء ما يعكس تفاوتًا يحتاج إلى تأكيد.

وفيما يلي نورد بعضا من هذه الآراء:

أن الرجل لا يزال يعامل المرأة كتابع له في كل المجالات الاجتماعية ويحرمها من كسب القوت، ويبقيها كذلك تابعا إقتصاديا ويتجاهل دورها التربوي كما يتجاهل إثبات دورها الحقيقي في تنشئة الأجيال ووضعها في الهامش أيضا إزاء المهام التي تتطلب منها مشاركة فعالة، ويحرمها من ممارسة مهامها الوطنية والسياسية والمشاركة في السلطة بحجج واهية وهو ما يلحق بها من الأذى النفسي والأخلاقي، وبمختلف السبل، فتبقي تعاني مع المجتمع على حد سواء من ترسبات تخلق نظرة اجتماعية متخلفة لمكانة المرأة تفرز واقعا متخلفا تكون هي ضحيته الأولى والأخيرة، يقف خلف هذا الإرث الاجتماعي والأخلاقي الذي هو وليد العادات الاجتماعية والدينية المتحجرة والمتخلفة.¹⁰

تشير الباحثة نسرین مرعي إلى العديد من هذه المواقف في الأدبيات العربية فتقول: لقد أثبتت الدراسات و تقارير التنمية البشرية إن تخلف المجتمعات العربية والدول النامية يعزى في أحد أسبابه إلى عدم تمكين المرأة، حيث تعاني المرأة العربية ظلما واضطهادا و حرمانا من الحقوق يتم صياغته تحت مسمى الوصاية بدعوى الدين و حماية للعادات و التقاليد تفرضها عقلية ذكورية سلطوية ديكتاتورية ليس همها إلا أن تبسط نفوذها و هيمنتها مهما كانت السبل إلى ذلك بحجة إطار القوامة على المرأة و أنها ضلع قاصروما إلى ذلك من مبررات صاغتها الحياة البدائية و العقول الرثة التي لا تعرف جديدا و لا تغييرا، بل لا تعرف حتى أين الصواب . إن الواقع المرير الذي تحياه المرأة العربية بما يؤاتيه من دونية و رجعية و تهميش و تقليل من قدراتها و مهاراتها و استنزاف طاقاتها في الإنجاب و تربية الأولاد على أهميته و أن عليها أن تكون عنصرا مستقبلا فقط تفعل ما تؤمر متجاهلين عظمة هذا الكيان .

غير أن الباحثة تستطرد فتقول هل جميع تلك الممارسات تدان بها غطرسة الذكور فقط ؟ ورأيها في هذا أن المرأة العربية هي من يساهم أيضا بإنتاج ذلك الظلم، لأن ذكور المجتمعات العربية هم نتاج تربيتهم و عقولهم و شخصياتهم هي التي قامت بصقلها منذ نشأتها، فهي لا تميز بين أبنائها الذكور و بناتها الإناث و تجعل للذكور حق الطاعة والدلال و الرفاهية و تجعل العمل و السمع و الخنوع واجبا للإناث .

ثم تدافع الباحثة عن المجتمعات العربية حيث تؤكد أن المجتمعات العربية ليست وحدها من يعاني من هذا الداء فهناك إحصائية مذهلة تتحدث عن العنف العدوان ضد المرأة في الغرب حيث أن 79% من رجال أمريكا يضربون نساءهم ونسبة الطلاق تصل إلى 60% من الجيزات. أما في فرنسا فبلغت نسبة ضحايا العدوان 95% من النساء، هذا عدا ما تسببه العلاقات غير الشرعية للنساء من إنجاب أطفال خارج مؤسسة الزواج، إذ يتخلى عنها الرجل وتتكفل المرأة أو المراهقة بعد ذلك برعاية الطفل.

إن السبب الرئيسي في واقع المرأة هذا هو حاجتنا إلى التربية الإيمانية والروحية التي أمر الله بها سبحانه وتعالى ورسوله. وأن واقع المرأة اليوم لا يعكس إلا صورة للبعد عن هذا المنهج الرباني وتغيبه في حياتنا، والإسلام برئ من كل ما ينسب إليه.

من هنا يتضح أنه لتغيير واقع المرأة العربية لابد من تغيير الأفكار الموروثة والتخلص من العادات والتقاليد التي تقيدنا وتكبّلنا وأن علينا أن نتبنى أفكاراً صحيحة و متينة تستمدّها من وحي القرآن الكريم وسنة رسوله¹¹.

أما الباحث نبيل عودة فيرى أن واقع المرأة العربية في تراجع نسبي كبير يمثل مجمل التراجع في تقدم المجتمع المدني العربي، إذ لا يمكن تحقيق تقدم في قضية

المرأة طالما ظل مجتمعها قبلها في مبناه وعلاقته ويحرمها من الحقوق السياسية المتساوية و من فرص النمو والتعليم و التقدم في تطوير قدراتها الخاصة و وعيها ومشاركته في عملية التنمية الإنسانية والاقتصادية لمجتمعها. فهل انتهت الظاهرة القبلية لقتل النساء بحجة شرف العائلة؟ وهل تقلص العنف المنزلي ضد النساء؟ وهل تغيير واقع المرأة في الدول العربية التي وقعت على اتفاق القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وعددها 17 دولة؟ هل واقع المرأة بظل التمييز والقمع يتماشى مع الشريعة ومع التشريع الوطني؟ ثم يتساءل ساخرًا ألا تكتمل وطنيتنا إلا بقمع المرأة ولا ندخل اللجنة إلا إذا كنا مميزين عن النساء.

و هكذا ينضم الباحث إلى الآخرين الذين يلقون اللوم على الدين و العادات والتقاليد.¹²

و يضيف الدكتور صالح سليمان عبد العظيم أن المرأة تعاني من أشكال عديدة من التمايزات سواء في المنزل أو في العمل نتيجة لنظرة المجتمع التي تؤطر المرأة ضمن حدود و تصورات معينة تميز بينها وبين الرجل و تجدر الإشارة إلى أن شريحة كبيرة من الرجال تقاسم المرأة نفس الظروف المجحفة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لكن المرأة تدفع ثمن هذه الظروف مرتين مرة بوصفها عضوا في المجتمع تتأثر بهذه الظروف مثلها في ذلك مثل الرجل و مرة أخرى بوصفها أنثى عليها أن تدفع ضريبة التكوينات الأبوية الراكدة التي تورث الاستغلال من جانب و القمع من جانب آخر.

ويرى الباحث من جهة ثانية أن الباحثات اللواتي تناولن قضية المرأة مثل السيدة نوال السعداوي و فاطمة المرنيسي إنما يتجهن نحو التعميم في أحيان كثيرة تملها الآراء الفكرية الخاصة و ليس الواقع المعيش . و لذلك تعيش المرأة العربية حالة اختزالها على مستويات عدة . على مستوى الواقع الاجتماعي الذكوري المعيش بما ينطوي عليه من أشكال قمعية ذات مستويات و جوانب متعددة و على مستوى ما تقوم به السلطات السياسية الرسمية من مقايضات لحساب جماعات بعينها دون جماعات أخرى ، وأخيرا فإنها تعيش حالة الاختزال أيضا من خلال هؤلاء اللاتي يتحدثن بالنيابة عنها ويفرضن رؤاهن النخبوية على عموم المرأة العربية بكافة شرائحها و منطقاتها.¹³

كذلك ترى الدكتورة زينب شاهين أن كل النساء يعانون من عدم المساواة بينهم وبين الرجل في الواقع وفي القانون مما يؤدي إلى ضعف اتخاذ القرار داخل الأسرة فقد ظلت المرأة العربية تعاني من أوجه التمييز في الكثير من البلدان العربية على أساس نوعي في مجال التعليم و العمالة و الملكية و المشاركة السياسية و تقلد المناصب العامة و المواقع القيادية و كذلك تعاني من ضعف الحماية من العنف في الأسرة أو الصادر عن الدولة أو المجتمع.

و الباحثة تؤكد أيضا ما لتأثير المجتمع و الدين و العادات و التقاليد على تخلف المرأة، إذ ترى أن هناك في الثقافة العربية و في وجدان الأفراد قيما تأصلت فراحت تضرب بجذورها في ماض بعيد و تحدد الدور الأساسي للمرأة و هو الزواج و الإنجاب، و الدور الأساسي للرجل و هو العمل و الحياة العامة و السياسة. لهذا يخضع الإنسان العربي إلى فهم شائع بأن التصنيف القائم على أساس صفات خاصة بالمرأة و أخرى بالرجل هو تصنيف ثابت و موضوعي، و ليس تصنيفا مرنا يتشكل في ضوء عوامل اقتصادية و سياسية و اجتماعية مختلفة الأمر الذي يحتم قيام الرجل و المرأة بأدوار مختلفة تناسب و طبيعة كل منهما.¹⁴

و ترى الدكتورة معصومة المبارك أن سبب تخلف المرأة هو الموروث الاجتماعي الذي يمثل عبئا ثقيلًا على حياة النساء و أنه ليس من السهل تغيير هذا الموروث الاجتماعي لأنه هو الذي يشكل العقلية و يشكل مفهوم الأدوار داخل المجتمع و هكذا إذا كان الموروث الاجتماعي متخلفا و ينطبق عليه دور تقسيم الأدوار، أي الأدوار الأمامية و القيادة للرجل و التابعة للمرأة. و إذا اقتنعت المرأة بهذا الموروث الاجتماعي فإننا نحتاج إلى دورة زمنية طويلة و إلى حملات تثقيف للمرأة بحيث أننا نستطيع أن ننقل واقع المرأة لذاتها في داخل نفسها من واقع متخلف تابع إلى واقع مساو و قيادي.¹⁵

و أما الباحثة ندى فضيلة مهري فتري أن تحديد الأدوار بالنسبة للجنس، فيقوم بها المجتمع و الثقافة لكل من النساء و الرجال على أساس ضوابط و تصورات و قيم المجتمع لطبيعة كل من الرجل و المرأة و قدراتهما و استعدادهما و ما يليق بكل منهما حسب توقعات المجتمع غير أن الأدوار بين الرجل و المرأة في مجتمعاتنا تحمل الكثير من التمييز فالمرأة تقوم بالعمل خارج البيت و تقوم أيضا بالأعمال المنزلية المختلفة دون أن يعترف بعملها الأول كعمل حقيقي بل و يعد واجب عليها مستمدا من طبيعتها المفترضة كأنثى. و في الوقت ذاته تعاني هذه المرأة من حرمانها من مجموعة كبيرة من الحقوق ليس القانونية فحسب بل و أيضا تلك الحقوق العادية في اتخاذ القرارات المناسبة في حياتها من حيث اختيار وقت حملها أو عدد أطفالها أو مهنتها أو أسلوب تربية الأطفال. و المرأة

في مجتمعاتنا تحمل الكثير من التمييز فالمرأة تقوم بالعمل خارج البيت و تقوم أيضا بالأعمال المنزلية المختلفة دون أن يعترف بعملها الأول كعمل حقيقي بل و يعد واجب عليها مستمدا من طبيعتها المفترضة كأنثى. و في الوقت ذاته تعاني هذه المرأة من حرمانها من مجموعة كبيرة من الحقوق ليس القانونية فحسب بل وأيضا تلك الحقوق العادية في اتخاذ القرارات المناسبة في حياتها من حيث اختيار وقت حملها أو عدد أطفالها أو مهنتها أو أسلوب تربية الأطفال ولقد ركزت العقلية الذكورية المهيمنة في مواقع صنع القرار لفترة طويلة على ترسيخ فكرة الأدوار التقليدية للمرأة بل و اعتبارها قيما ثابتة و بديهية ليس في ذهنية الرجل فقط بل وأيضا في ذهنية المرأة ذاتها¹⁶.

على أن الصورة القاتمة للمرأة هي التي قدمها الدكتور شكري الهزيل عن المرأة البدوية إذ أورد أن المرأة في المجتمع البدوي ليست لها مشاكل اجتماعية واستحقاقات حقوق بل لأن كونها امرأة يجعلها مشكلا و " مصيبة " قائمة بحد ذاتها و التعايش معها من وجهة نظر اجتماعية متخلفة يشبه التعايش مع حالة مرض مزمن و على سبيل المثال قول ذلك البدوي الجائر الذي يصف المرأة بأنها قاصرة عقليا و فضيحة بحد ذاتها أما المثل فنصه " إذا بدك تفضح رجل أطلق وراه حرمة و إذا أردت فضح حرمة أطلق وراهها ولد " معنى ذلك إذا أردت أن تفضح رجلا فسلط عليه امرأة و إذا أردت أن تفضح امرأة فسلط عليها ولدا . و يزيدنا الباحث شرحا إذ يقول : حتى الشتيمة لا توجه للمرأة مباشرة لكونها غير مسؤولة لذلك يقال " يلعن اللي قانمها " أو " يلعن اللي مريها " و المقصود ملعون من يأويها و ملعون من يربها . و الأسوأ من كل هذا هو اعتبار المرأة بضاعة أو سلعة تجارية أو حتى بهيمة يعيدها المشتري (الزوج (إلى البائع (الأهل)) حين يريد التخلص منها حيث تقول الأمثال البدوية في هذا المجال لف رسنها أي المرأة على رقبتها و قل لها الدرب اللي جابتك تاخذك أو احمليها و ارميها لأهلها. و المعنى أن تلف الحبل حول رقبتها كما تلف الدابة و أن تجرها إلى بيت أهلها.

وهكذا يوضح الباحث أنه رغم كل التغيرات التي طرأت على حياة المجتمع البدوي من حيث أسلوب الحياة مازلت المرأة البدوية تعيش تحت وطأة الاضطهاد الاجتماعي

والقيود الثقافية التي تحول دون تطورها في إطار إنساني واجتماعي يكفل لها الحقوق المشروعة. وبالرغم من مشاركة المرأة البدوية تاريخيا وحاضرا في الحياة الاقتصادية إلا أنها بقيت محددة ومقيدة بين تقاليد المجتمع وقضايا اجتماعية أخرى جعلتها تتحرك فقط في فلك ما يفرضه الرجل والمجتمع من قيود ومعوقات جعلت تطورها رهين القرار العائلي ومساحة الحركة المسموح بها اجتماعيا وعائليا ضمن سلسلة من السلطات سواء من قبل الأب أو الابن.¹⁷

مقابل هذه الصورة القاتمة هنالك صورة متفائلة يقدمها الباحث رامى الغف حيث يرى أن المجتمعات العربية قد شهدت خلال العقود الأخيرة تغيرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن أهم هذه التغيرات الاقتصادية هو التحول الذي حصل على نمط المعيشة حيث يعيش معظم السكان في المناطق الحضرية وحيث التكنولوجيا الحديثة والانخراط في سيرورة العولمة الاقتصادية وغيرها من الجوانب. كذلك أدى الانفراج السياسي حسب رأي الباحث في أواخر الثمانينات إلى بدء مسيرة التحول الديمقراطي حيث تم السماح للعمل العلني للأحزاب السياسية وبدا المجتمع المدني يلعب دورا ديناميكيا في الحياة العامة في المجتمعات العربية. ويرى أيضا أنه على الصعيد الاجتماعي قد انتشر التعليم بمستوياته المختلفة وانحصرت الأمية إلى مستوى متدن وحدثت تغيرات كبيرة على بنية الأسرة حيث أصبحت الأسرة النووية الأكثر شيوعا. وهنا يؤكد الباحث أن من أبرز التغيرات تلك المتعلقة بواقع المرأة العربية وهو التغير في الأدوار الجندرية حيث بدأت المرأة تشغل مواقع لم تكن متاحة لها المشاركة بها سابقا ودخلت المرأة الحياة العامة بكافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبحت مساهمة وفاعلة ومشاركة بكل هذه الأبعاد وهو ما أنتج وعيا تقديميا لقضايا المرأة.

لقد بدأت المرأة بالمشاركة الاقتصادية الفاعلة في الأنشطة غير التقليدية (غير الزراعية) (علما بأن المرأة كانت دوما فاعلا اقتصاديا مهما في النمط الزراعي والرعوي وتدل المؤشرات من منظمة العمل العربية أن نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي قد

تضاعفت تقريبا عما كانت عليه في السابق وتنوعت لتطال كافة الأنشطة الاقتصادية التي كانت حكرا على الرجال.

وبالرغم من كل هذه التغيرات المهمة على واقع المرأة العربية الاقتصادية فإنه لازال هنالك بعض الجوانب المرتبطة سلبيا بهذا الواقع، ومن أهم هذه هو التفاوت بينها وبين الذكور في العديد من النواحي كارتفاع نسبة البطالة لدى الإناث وعدم المساواة في الأجور وتركز المرأة في قطاعات العمل التقليدية.

إذا ما استعرضنا واقع المرأة في الحياة السياسية فإننا نجد هناك خطوات هامة تم انجازها، وهناك خطوات أهم لازالت بالانتظار، فمنذ أن أصبحت المرأة متساوية مع الرجل في حقها بالانتخاب والترشيح وممارسة العمل السياسي بشكل عام حصلت تغييرات بسيطة وجوهرية على واقع المرأة السياسي. فيوجد اليوم مئات النساء في المجالس البرلمانية العربية وكذلك في المناصب التنفيذية العليا، وتشير المعلومات إلى أن نسبة وجود المرأة في المناصب العليا بالمؤسسات العامة هي في ارتفاع عما كانت عليه في السابق.

ومن جهة أخرى يذكر الباحث بالمشاكل التي تعاني منها المرأة العربية وأهم هذه المشاكل، العنف ضد المرأة والطلاق وما يترتب عنه من مشاكل مالية واجتماعية ونفسية تضعف قدرة المرأة على لعب دور فاعل في الحياة العامة. وتشير البيانات والدراسات الصادرة عن مؤسسات حقوقية عربية إلى أن المرأة تتعرض لأشكال مختلفة من العنف ابتداء من العنف الجسدي كالضرب والركل وكذلك العنف الجنسي الذي تؤكد الدراسات أنه بارتفاع سريع ويشكل أحد أهم أشكال العنف الموجه للمرأة بالإضافة إلى العنف النفسي أو اللفظي والإهانات بأشكالها المختلفة مثل الشتم والتحقير والصراخ. ومن أهم أشكال العنف التي تعاني منه المرأة هو القتل بدوافع دواعي الشرف.

ومن الملاحظ أن للباحث آراء تتعارض مع المقدمة التي تناول فيها قضية المرأة إذ يقول إن المفاهيم والمواقف الاجتماعية التقليدية لازالت تقف حائلاً أمام دخول المرأة في العمل وخصوصاً التحاقها ببرامج التدريب والتأهيل الفني بأشكاله وأنواعه، لذلك فإن تدريب الأيدي العاملة النسائية لزيادة كفاءتها وقدرتها يستوجب تدخل المؤسسات الرسمية. ويضيف الباحث أنه مما لاشك فيه أن بعض جوانب الواقع الاجتماعي للمرأة العربية تعمل كمعوقات لزيادة مشاركتها فواقعها لازال ينطوي على أشكال من عدم المساواة القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.¹⁸

ويرى الباحث إحسان الأيمن أننا إذا لم ندرس المرأة بوجودها الإنساني فإننا نكون قد جانبنا الحقيقة تماماً ففي نظره أن المرأة هي شعر الخالق ونكهة الحياة وسعادتها أو شقاؤها تعني سعادة الإنسان أو شقاؤه في كل مراحل حياته لذلك ليس من المقبول أبداً أن تسحق كرامتها الإنسانية.

ويضيف إلى ذلك أن مباحث المرأة لم تعد بالبساطة التي كان يتناولها الكتاب فكراً يقوم على المشرب والذوق أو يتبع بشكل تلقائي مجموعة من الأفكار الجاهزة والمسبقة التي يحكم بها على كل قضية لتصنف ضمن القائمة السوداء أو البيضاء. لم تعد المرأة تدرس كأنثى يراد لها أن تعيش بين أربعة جدران أو تلعب دوراً في الأوبرا وعروض الأزياء أو تداول ألعبوة جميلة بين أيدي الرجال العابثين. فالمرأة اليوم كما كانت في الأمس تشارك في صميم بناء المجتمع الإنساني وتساهم بفعالية في مسيرة الحضارة البشرية ولها حصة متميزة في الاقتصاد العالمي ولا يغمض عينيه عن دورها الخطير ومسؤوليتها الكبيرة إلا من يريد العيش في الماضي أو يريد الغيبوبة عن الحاضر. والأخطر في موضوعات المرأة والأهم من مسائلها المستحدثة أنها اليوم أمام اختيارات متعددة ومسارات متشعبة لا يمكن نفيها جميعاً كما لا يمكن الخوض فيها بلارؤية ولا بصيرة ودون وعي وانتخاب لأن كلا من المرأة والرجل لو فقد حريته وسلب اختياره فإنه يمكن حينها أن يكون كل شيء ولكنه لا يكون إنساناً لأن الإنسانية قرينة بالإرادة والمسؤولية ورهينة بالتعقل والحرية.¹⁹

على أن الباحث يلتفت إلى مسألة المرأة المعاصرة فيوضح أنه لا يمكن معرفة واقعها والأزمات التي تتعرض لها في الشرق والغرب خصوصا و أن مسيرتها الحياتية تمر بمنعطفات وتحولات كبيرة تملحها عليها حركة الزمن السريعة والتغيرات الفكرية المتزلزلة التي تحدث في العالم وهو ينتزع نفسه من ماض لا يستطيع المقاومة والصمود أمام رياح التغيير و حاضر لم يتثبت بعد من موضع أقدامه ولم يطمئن بعد بصحة أفكاره.

هناك في الشرق نظرة دونية للمرأة فلا زالت شعوبه أسيرة النظرات الموروثة على أنها مخلوقة من مستوى أدنى من الرجل. وهي مصدر العار للعائلة أو القبيلة لذا فإن الشؤم كان من المرأة وفي المرأة لا غيرها. تواجه المرأة نظرات البؤس منذ اللحظات الأولى لولادتها وتبقي هذه النظرات المنكسرة الغاضبة حيناً والمشفقة حيناً آخرتلاحق المرأة بنتاً صغيرة أو امرأة كبيرة تصاحبها أحاسيس من القلق والاضطراب والخوف. فلا زالت النظرة إلى المرأة في الكثير من المجتمعات الشرقية على أنها ناقصة العقل لاتي ولا تفهم ولا تولي من أمرها شيء فهي يجب أن تكون دوماً في حاجة إلى الرجل وأن تعطي (العين الحمراء) لكي تمشي باستواء ولا تمد عينها لغيرها. ولا زال إلى اليوم بعض اليابانيين ينتظر من الزوجة أن ترقع له وعند الهنود أن تسجد له وعند بعض العرب أن يكن من حريمهم وخدمهم وعند بعض الأفارقة يتعاملون مع المرأة وكأنها قطعة من أثاث المنزل أو بعض موروثاته.

ويؤكد الباحث بقوة أن من النادر أن نجد أثراً فكرياً أو سلوكياً اجتماعياً يتعلق بالمرأة يمكن أن يكون مجرداً ومستقلاً وموضوعياً بشكل تام دون أن يتأثر بهذه الموروثات التي تنشأ عليها منذ الصغر وشكلت عند الكثيرين عقيدة ومبادئ دينية وحياتية.

وفي تراثنا نجد الكثير من الأحاديث الموضوعية التي تحط من شأن المرأة وتجعل منها مصدراً للعار والشنار ومدعاة للشؤم ومجلبة لسوء الحظ حتى تجعل "أكثر أهل النار من النساء".

وهذه النظرة الدونية للمرأة سواء كانت تصدر عن احتقار وازدراء لها أو خوف وشفقة عليها هي من أكثر ما يؤلم المرأة ويعيق حركتها ونهضتها في المجتمع لأنه يتعارض من جهة مع شعورها الإنساني الرفيع وكرامتها السامية التي كرمها الله بها ويسد من جهة ثانية أمامها أبواب الترقى وفرص التعلم والعمل ويعرضها لأصناف من التمييز المجحف وألوان من الحرمان الظالم²⁰.

كذلك ركز الباحث على أوضاع المرأة في العالم الإسلامي حيث تعيش المرأة أوضاعا غير مرضية و أحيانا مزرية خصوصا على مستوى التعامل الاجتماعي و الحقوق السياسية و الأوضاع التعليمية و من معاناتها من خلال النظرة الدونية التي تلاحقها في البيت و المجتمع و ما تعانيه هوننتيجة للتخلف و الإعاقة التي تعاني منها بلداننا العربية بسبب بعدها عن الإسلام و تأخرها عن ركب الحضارة ، لذلك فان إصلاح أوضاع المرأة إنما يكون بإصلاح الأوضاع الفكرية و الإجتماعية و السياسية في المجتمع فالإستبداد السياسي مثلا تدفع المرأة ثمنه في البيت عندما يرجع الرجل المقهور ليعوض ما فقده من حرية في الشارع باستبداده داخل الأسرة و لذا تكون المرأة مظلومة و مقهورة مرتين مرة في مجتمعها و مرة من زوجها الذي يفرغ همه و غضبه فيها.

و يصير الباحث على أنه يجب أن نميز بين الإسلام و الموروث الديني الذي وصلنا بعد أربعة عشر قرنا. فلا شك أن الفكر الإسلامي تعرض خلال هذه الفترة الطويلة لظروف تاريخية مختلفة و تأثيرات ثقافية متنوعة منها عوامل تأكلو تحريف داخلية و منها هجمات و تأثيرات حضارية خارجية²¹.

أما الباحثة مريم سليم فقد كتبت أن الباحث في موضوع المرأة في مجتمعاتنا يشعر أنه يسير في حقل من الألغام وأنه يصطدم في كل خطوة من خطواته بالكثير من القيم الاجتماعية و المقدسات الحساسة في المجتمع. و لا بد لأي باحث يجري بحثا علميا في أي أمر يتعلق بالمرأة إلا أن تبرز أمامه الأفكار و التقاليد و غيرها. إن التقاليد مسئولة إلى حد ما عن ما ترمى به المرأة اليوم من التخلف و العجز عن مواكبة الحياة سواء أكان ذلك على صعيد اختيار الزوج أو كونها أداة لإنجاب الأطفال أو لطلب العلم بجميع مراحلها أو للعمل المنتج في الميدان الاقتصادي أو النشاط الثقافي في الميدان الاجتماعي.

والمرأة في الوطن العربي واجهت كما في سائر أقطار العالم نوعا من التمييز الجنسي على مدى قرون عدة ، وهذا ما ميز المرأة وجعل البحث في وضعها أمرا مهما. يضاف إلى هذا ما يشهده اليوم الوطن العربي من جدل محتدم حول دور المرأة في المجتمع وإلى أي مدى يفترض عليها أن تنخرط في عملية التنمية. ثم إلى أي مدى سيؤثر هذا في دورها التقليدي كزوجة وأم.

ومع ذلك فإن المرأة العربية ليست فريدة من نوعها فالنساء حول العالم لازلن يعتبرن فريقا مغبونا فالمعوقات نفسها تكاد تكون واحدة من تقاليد عميقة الجذور إلى فقدان التمويل وفقدان الإرادة في تغيير الوضع.²²

والموقف نفسه نجده عند الباحث عبد القادر عرابي ، إذ يتحدث عن صورة المرأة الاجتماعية في الثقافة التقليدية، إذ يقول: من المتعذر على المرء استجلاء صورة المرأة العربية الاجتماعية في التراث ولا سيما أن هذه الصورة جاءت مهمة ومشوشة ، فإذا استثنينا الدراسات الدينية المحددة للحرام والحلال يبقى نصيب المرأة من الدراسات العلمية قليلا ، وحتى هذا القليل لم ينصفها لأسباب عدة أولها أن هذه الدراسات هي انعكاس موضوعي للنسق القيمي العام وثنائها أنها تناولت المرأة من الجانب الفزيولوجي لا الإنساني. وثالثها أن النظرة التقليدية اعتبرت التفكير في وضع المرأة والكتابة عنها أمرا مكروها ، وتبعاً لهذا فإن الصور الاجتماعية للمرأة تتجسد في نمطين اجتماعيين مثالين

فهي إما امرأة صالحة ومثالية فتكون في هذه الحالة محجوبة عن المجتمع وإما غانية وغاوية ، أما المرأة الإنسانية فلا وجود لها في المنظور التقليدي.

إن النظرة التقليدية تختزل المرأة إلى جسدها، فأنوثتها هي قدرها، ومحددة لمصيرها: الأنوثة هي العلة وحتى القوى العقلية للمرأة مكيفة بأخلاق الأنوثة ، وبحكم فطرتها فإن كثيرا من الأعمال تصلح أن تزاولها في خدرها. إن المرأة إذا خرجت للعمل خارج بيتها وزاحمت الرجال أضاعت أنوثتها ومميزاتها. فلا تكون بعد ذلك امرأة ، ولا تستطيع أن تكون رجلا.

وترى الثقافة التقليدية في المرأة تارة لغزا، و كأننا عجيبا، وأخرى رمزا للغواية و الإغواء، إنها عورة، و العورة شيء مقدس، و هي رمز للشرف و العرض، وتلك قيم فوق زمانية و فوق مكانية. و لما كانت المرأة رمزا لشرف الجماعة، فإن الرجال يحرسون السلوك الأخلاقي للنساء، و يخضعونه لرقابتهم. فهي تبقى خاضعة للوصاية الذكورية الأبدية، لا تبلغ سن الرشد مهما بلغ عمرها.²³

وما دامت الثقافة التقليدية، بما فيها الثقافة الشعبية بوصفها تعبيراً عن اللاشعور الجمعي لا تعتبر المرأة إنسانا، بل قاصرا، و جنسا، فإنها لا يمكن أن تكون مصدرا للأخلاق. يقول العقاد: لم يؤثر عن المرأة قط أنها كانت مرجعا أصيلا لخلق من الأخلاق لم تتلقاه من الرجال، و لم تتجه به إليهم، و لا استثناء في ذلك الصفات التي نعتها من أخص الصفات الأنثوية، و من أقربها لطبيعة المرأة. و يستطرد قائلا: كان هو السائق عقلا، لما كان في المرأة استعداد مستقل لتكوين القيم الأخلاقية "فحسب العقاد، إن المرجعية الأخلاقية للنساء هي الرجال. الرجال قوة و حسب و نسب، و النساء ضعف، فهن ضعيفات الجسم و العقل. و تنعكس هذه النظرة على توزيع الأدوار في الأسرة، الرجل مركز القوة و الثقل، بمقدار ما تتحول المرأة إلى مركز الضعف و المهانة. فكل يلعب دوره المقرر له، و كأنه لم يخلق إلا له، أو كأن هذا الدور جزء من طبيعته. الجنس يحدد الطبع، و هذه هي النظرة التي تبنتها مدرسة فرويد حيث يقول: لا يسعني إلا أن أعتقد، إن كنت أتردد في التعبير عن ذلك، أن مستوى الأخلاقية عند النساء هو غير ما هو عليه عند الرجال، فأناهن الأعلى ليس على ذلك القدر من الصرامة و الموضوعية و الاستقلال عن أصوله العاطفية الذي تتطلبه عن الرجل.²⁴

من خلال هذا العرض نستنتج أن وضع المرأة في الوطن العربي يختلف باختلاف النسيج الاجتماعي الذي تعيش فيه، و هو يختلف من بلد عربي إلى بلد عربي آخر من خلال التباين الثقافي الذي يحدد دور المرأة و موقعها الحضاري في الفضاء الذي تعيش فيه، و ذلك لأن الثقافة هي المحك الرئيسي في تكوين الشخصية، فتكوين الشخصية، فشخصية المرء نتاج لأساليب التنشئة الاجتماعية و الثقافية و الحضارية. فالفروق الجنسية تفسر في ضوء المستوى الحضاري و الثقافي للمجتمع.

غير أن وضع المرأة العربية يبقى بين مد وجزر وذلك من منظور الاختلاف الحاصل في المجتمعات العربية نفسها.

و في انتظار مراحل انتقال متوقعة و على ضوء تطور وسائل الاتصال و الاعلام التي أخذت تهيء المجتمعات لأوضاع و مستجدات تبشر بتكوين مجتمعات أكثر تفتحا و أوسع حوارا ، ليس في مجال المرأة فحسب و دورها بل في كل المجالات التي تتداخل مفرزة صورة نمطية جديدة، يجب التهيؤ للمساهمة في رسم ملامحها.

الهوامش

- 1 - فاطمة الزهراء جغروود، المرأة بين واجبات الأسرة و مسؤوليات العمل، مجلة العمل و التنمية، مجلة فصلية تصدر المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل بالجزائر التابع لمنظمة العمل العربية، العدد 12، ص 27.
- 2 - د كامل عمران، أشكال التمييز العنصري ضد المرأة العربية: ورشة عمل حول دور المرأة العاملة و تطوير مساهمتها المهنية والاجتماعية، ص 3، جامعة دمشق، من 24 إلى 28 مارس 2007.
- 3 - د عبد العزيز ضبيان، محاضرات حول: قضايا الشباب و المرأة العاملة في الوطن العربي، دار شريف، بوزريعة - الجزائر، ص 20-21.
- 4 - نفس المرجع، ص 23.
- 5 - د عبد المنعم جبري، المرأة عبر التاريخ البشري، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2007، ص 31.
- 6 - نفس المرجع، ص 32.
- 7 - نفس المرجع، ص 33.
- 8 - نفس المرجع، ص 34.
- 9 - نفس المرجع، ص 36.

- 10 - فينوس فائق، المشاركة السياسية للمرأة، 11، www.rezgar.com جانفي 2005، 14H10.
- 11 - نسرين مرعي، واقع المرأة العربية، 24، www.aklam.net أكتوبر 2007، 15H20،
- 12 - نبيل عودة، 8 آذار يوم المرأة العالمي رؤية متشائمة لمكانة المرأة في واقع عربي متهاو، 28، www.jamaliya.com فيفري 2009، 13h25،
- 13 - د صالح سليمان عبد العظيم، اختزال واقع المرأة العربي، www.diwanalarab.com 24 أكتوبر، 2007، 15h14.
- 14 - د زينب شاهين، المبادرات المطلوبة من النقابات والحكومات وأصحاب العمل في سبيل زيادة مساهمة المرأة في المجتمع، محاضرة ألقيت في المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، بتاريخ 2006.
- 15 - معصومة المبارك، حديث في فضائية الجزيرة مع الصحفية خديجة بن قنة حول واقع المرأة العربية والتحديات التي تواجهها 29، www.aljazeera.net مارس 2009، 14h30.
- 16 - ندى فضيلة مهري، تجربة منظمة المرأة العربية في قضايا النوع الاجتماعي: محاضرة ألقيت في الدورة التدريبية عن الجندر والإعلام، 15 ديسمبر 2009، 17h20، www.ammannet.net،
- 17 - شكري الهزيل، واقع المرأة في المجتمع النقبائي، www.deyarnagab.com، 29 سبتمبر 2007، 14h05.
- 18 - رامي الغف، المرأة العربية وعلاقتها بالتنمية الشاملة، www.annabaa.org، 24 أكتوبر 2007، 15h16.
- 19 - إحسان الأمين، المرأة: أزمة الهوية وتحديات المستقبل، الطبعة الأولى، دار الهدى، بيروت، 2001، ص 6-7.
- 20 - نفس المرجع، ص 10-11.

21 - نفس المرجع، ص130-129 وص132.

22 - مجموعة من الباحثين، مريم سليم، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، 2004، بيروت، ص15-14.

23 - مجموعة من الباحثين، عبد القادر عرابي، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، الطبعة 2، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، 2004، بيروت، ص36.

24 - نفس المرجع، ص39.